المحلية الصباح
العدد 3637 - السنة الثالثة عشرة
الاثنين 13 شعبان 1441 - الموافق 6 أبريل 2020
Monday 6 April 2020 - No.3637 - 13 th Year

أحمد الناصر هاتف الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

أجرى وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر أول أمس اتصالا هاتفيا مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بحث خلاله مستجدات الأوضاع الراهنة جراء تفشي وباء فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» وسبل تعزيز التعاون المشترك نحو مواجهة تداعياته والحد من انتشاره مجددا موقف دولة الكويت الداعي لأهمية تضافر الجهود الدولية لمواجهة هذا الوباء.

اجتماع اللجنة التعليمية

جانب من آخر اجتماع اللجنة

(تصوير: صالح محمد)

اطلعت على خطط الوزارة و«التطبيقي» بشأن العام الدراسي الحالي والاستعدادات للعام الدراسي الجديد

«التعليمية البرلمانية» تطالب بجاهزية «التربية» لتوفير بدائل حال استمرار «كورونا»

نحن في الكويت نخاف الله ولا نرغب في ظلم الناس ويجب على الحكومة أن تحمل تجار البشر وزر كل ما يحدث وتحيلهم للنيابة

العمالة الهامشية أصبحت قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت لا سيما بعد أن انقطعت بهم السبل ولا توجد لهم أعمال يسترزقون منها

الدقباسي: نرفض المشروع بقانون بشأن الدين العام والسماح باقتراض 20 مليار دينار وعلى الحكومة تعديل سياساتها المالية

أبل: اللجنة حثت المؤسسات التعليمية على توفير بدائل تضمن عدم توقف العملية الدراسية وجاهزية القطاع لكل الاحتمالات

محمد هايف

الدلال: اتفاق اللجنة والتربية على عدم اعتماد أي آلية أو تقييم أي درجات للطلبة في «التعليم عن بعد» إلا بعد الأول من أبريل الجاري

الدمخي: فحص الكويتيين المتواجدين في الخارج قبل إعادتهم إلى البلاد وإخضاعهم للحجر الصحي الخارجي سيخفف من الضغط

هايف يقترح قانوناً لتنظيم العمل بالتعليم المفتوح وعن بُعد للتعامل مع أزمة «كوفيد - 19» خلال المرحلة القادمة

الدراسي الحالي والاستعدادات للعام الدراسي الجديد بحضور عدد من مسؤولي الجهتين.

وأوضح مقرر اللجنة النائب د. خليل أبل في تصريح بمجلس الأمة عقب الاجتماع أن اللجنة حثت المؤسسات التعليمية على توفير بدائل تضمن عدم توقف العملية التعليمية في الدولة وجاهزية القطاع التعليمي لكل الاحتمالات حال استمرار الأزمة لما بعد شهر 8 ودخول عام 2021 ، والاستفادة من الإمكانات والطاقات الكبيرة المتوافرة لديها.

وأضاف أن التعليم الإلكتروني عن بعد هو إحدى الوسائل المطروحة كجزء من العملية التعليمية والتربوية الكاملة ، مشيرًا إلى أنه «لا يجب منع من يستطيع العمل بها وعلينا الاستفادة من فترة الصيف لقياس استعدادات المجتمع مثل جاهزية البيئة التعليمية والمنزل والطالب والمعلم».

وقال إن اللجنة طلبت من المسؤولين في وزارة التربية عدم ممارسة أي نوع من الضغط على أولياء الأمور بشأن التعليم عن بعد وأن يكون اختياريًا وليس إجباريًا ، وعدم فرض أي شيء من قبل المدارس الخاصة ، باعتبار أن هناك جهة مسؤولة عن هذا الأمر وهي وزارة التربية وهي تحت رقابة نواب الأمة.

وطالب وزارة التربية في هذا الصدد بتوضيح الضوابط وآلية التعليم عن بعد كي يستطيع ولي الأمر الاختيار ، مؤكدًا أهمية إيضاح البدائل الفاعلة والمتاحة دون التفاف على الاختبارات ووسائل قياس مستوى الطلبة، خاصة أنه لا يمكن تطبيق نظام التعليم الإلكتروني بشكل متكامل في الوقت الحالي.

وبين أن هذا النظام يحتاج إلى بنية تحتية ملائمة تتعلق بسرعة الإنترنت وضمان تقديم الخدمة للبيوت دون عوائق ، كما أنه يتعلق من جهة أخرى بقضية المناهج والمعلم وطريقة التقييم والاختبارات، والمراقبة على المنظومة ، مضيفًا «لن نصل إلى تطبيقه بنسبة 100% ولكن علينا البدء بالخطوات الرئيسية».

وأكد أبل متابعة اللجنة التعليمية الحثيثة تلك القضية وأن ديدنهم التعليم ومستقبل جيل وأبناء يجب أن يستمروا في التعليم دون توقف.

بدوره أكد عضو لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد النائب محمد الدلال اتفاق اللجنة ووزارة التربية على عدم اعتماد أي آلية أو تقييم أو درجات للطلبة في «التعليم عن بعد» إلا بعد الأول من أبريل الجاري وهو موعد صدور القرار بهذا الشأن من مجلس الوزراء، مشددًا على عدم احتساب أي تقييم خاص بهذه الآلية قبل هذا التاريخ.

وقال الدلال عقب اجتماع اللجنة التعليمية وبعض مسؤولي وزارة التربية أمس «تطرقنا إلى موضوع التعليم عن بعد بشقيه في التعليم الخاص والعام، وطلبنا من وزارة التربية خطة عمل بشأن المدارس الحكومية ووعدنا المسؤولون بتقديم هذه الخطة خلال أسبوع خصوصًا في حال استمرار الأزمة إلى فترات طويلة».

وأضاف الدلال أن قرار مجلس الوزراء الصادر في الأول من أبريل الجاري، بشأن تطبيق التعليم عن بعد في المدارس الخاصة، اختياري وليس إلزاميًا، لافتًا إلى أن مسؤولي وزارة التربية عمموا على المدارس الخاصة بضرورة تقديم كل منها خطتها بشأن تطبيق التعليم عن بعد.

وأوضح الدلال أن قرار مجلس الوزراء وتعميم وزارة التربية يؤكد عدم اعتماد أي درجات أو تقييم للطالب بشأن التعليم عن بعد قبل صدور قرار مجلس الوزراء، مؤكدًا أن التعليم عن بعد لا يعتبر قانونيًا وصحيحًا إلا من تاريخ قرار مجلس الوزراء في الأول من أبريل الجاري، واحتساب أي درجات للطالب قبل صدور هذا القرار يعرضها للطعن.

وأضاف الدلال أن هناك كثيرًا من أولياء الأمور يشتكون بأن بعض المدارس الخاصة ذهبت باتجاه احتساب الدرجات من الفترة التي قبل قرار مجلس الوزراء، مشددًا على أن اللجنة التعليمية مستمرة في متابعة هذا الأمر.

ولفت إلى ضرورة عدم اعتماد أي إقرار من أولياء الأمور قبل تاريخ 4 أبريل الجاري، مؤكدًا أن هناك ضوابط لدى وزارة التربية سوف تقدمها ضمن خطتها خلال الأيام المقبلة، إضافة إلى التعليم العالي في الجامعة والمعاهد التطبيقية .

على صعيد متصل أعلن النائب محمد هايف تقدمه باقتراح بقانون بشأن تنظيم العمل بالتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:لما كانت الشريعة الإسلامية الغراء تحث على طلب العلم وتدعو له وكان الدستور الكويتي يضمن حق التعلم للجميع ونظرًا لتطور وسائل وأساليب التعليم الحديثة لا سيّما التعليم المفتوح والتعلم عن بُعد ونظرًا للفراغ التشريعي في هذا المجال فقد جاء هذا القانون ليحقق هذه الغايات السامية ويتيح فرصة التعليم لبعض الفئات التي لا يتسنى لها الانتظام في مؤسسات التعليم العالي ومنها المعاقون والموظفون في القطاع العام والخاص والمرضى والسجناء وربات المنازل وكبار السن.

فقد جاءت المادة الأولى لتشريع هذا النوع من التعليم وأجازت الترخيص به لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة وحددت الفئات المستفيدة منه.

ثم حددت المواد من الثانية وحتى التاسعة الضوابط والشروط المطلوبة توفيرها في كل مؤسسة أكاديمية حتى يتسنى لها تقديم هذا النوع من التعليم للراغبين به.

وقررت المادة العاشرة نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية والعمل به اعتبارًا من العام الدراسي القادم 2021/2020 حتى يتسنى لمؤسسات التعليم العالي الاستعداد له كما يتاح لوزارة التربية والتعليم العالي إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة به.

من جانبه كشف د.عادل الدمخي عن تقديم عدد من الاقتراحات والمبادرات النيابية المهمة للحكومة بشأن آلية التعامل مع أزمة فيروس كورنا «كوفيد – ١٩» خلال المرحلة القادمة.

واعتبر الدمخي في تصريح بمجلس الأمة أمس أن فحص الكويتيين المتواجدين في الخارج قبل إعادتهم إلى البلاد وإخضاعهم للحجر الصحي الخارجي سيخفف من الضغط والتكلفة النفسية والاجتماعية على مؤسسات الدولة ويسرع من عمليات الإجلاء وعودتهم إلى البلاد في أسرع وقت.

وأضاف أنه من غير المعقول جلب جميع الكويتيين المتواجدين في الخارج وإدخالهم إلى الحجر الصحي في الكويت، مقترحًا أن يتم ذلك خارج الكويت على أن يخضعوا للحجر المنزلي فور عودتهم مع توفير كافة الاحتياجات اللازمة لذلك.

وبين أن من ضمن تلك الاقتراحات فرض الحظر الكلي المناطقي على المناطق ذات الكثافة العمالية بعد ارتفاع معدل انتشار الوباء ووضع خطة شاملة يتم فيها تأمين أساسيات الحياة.

وأكد في هذا الصدد ضرورة إنشاء جسر جوي وفقا لرؤية استيراتيجية لتأمين المستلزمات الصحية والاحتياجات الغذائية بأسرع وقت ولمدة طويلة تكفي لما بعد صيف ٢٠٢١ خاصة وأننا دولة مستوردة.

وأضاف أن من ضمن الاقتراحات تعبئة التطوع العام وتفعيل دعوة المجندين للخدمة الوطنية للمساعدة واعتبارها من فترات الخدمة، معتبرًا أن استدعاء أطباء العيادات خطوة في الاتجاه الصحيح من وزارة الصحة . وثمن الدمخي مساهمة وزارة الدفاع في المستشفيات الميدانية للعمالة الوافدة مطالبًا بزيادة أعدادها وتفعيل مستشفى الأحمدي وتشغيله من قبل الكوادر المتطوعة وتكثيف الحملة الإعلامية والرسائل اليومية المكثفة بكل اللغات للجاليات الوافدة لرفع الوعي الصحي لديهم.

من جهة أخرى طالب الدمخي وزارة الصحة بالكشف عن منحنى المسار الوبائي التنبئي، مشيرًا إلى أنه وفقًا للبيانات المحلية فإنه من الواضح أن هناك انتشارًا كبيرًا للوباء، مؤكدًا أهمية مشاركة كبار الاستشاريين وأساتذة كلية الطب في تقديم الحلول وإعداد خطة طويلة المدى وفقا لأسوأ السيناريوهات لوجستيًا ومهنيًا لكي تتعامل مع الموجات القادمة للوباء حتى يتم السيطرة عليه.

وأكد أهمية الشفافية في اتخاذ القرارات في هذه المرحلة والعمل على تلافي بعض السلبيات والتي من صورها ما رأيناه في محجر كبد وتكدس المتواجدين فيه ما يزيد من فرص انتشار الوباء، مشددًا على ضرورة إغلاق أي مكان يسبب تجمعًا بشريًا أو إعادة تنظيمه.

خليل أبل

«التعليمية البرلمانية» تطالب «التربية» بالاستعداد لاستمرار الأزمة

علي الدقباسي